حمد لله اي اللفظ بأي عبارة كانت على الاخبار بالجملة
ولم يحتج الى رابط لانها عين المبتدا قاله الشيخ في شرح التوضيح ومثل
سيبويه هذه المسئلة بقولي اول ما اقول اني احمد الله وخرج
الكسر على انه من باب الاخبار بالجملة وعليه جرى اكثر النحويين
وقيل الكسر على ان الجملة مقول القول محكية به والخبر
محذوف كانك قلت اول قولي هذا اللفظ ثابت وليس بمرضي
ثم اطال في بيان ذلك وعلل في شرح الجامع رده بان مفهوم
الكلام عليه ان غير اول القول من بقيته غير ثابت وليس مرادا
اللهم الا ان يدعى زيادة اول والبصريون لا يجيزونها
لقصد الحكاية أي حكاية لفظ الجملة اي الاتيان بها بلفظها
وليس المراد انها مقول القول كما اتضح مما نقلناه عن شرح
التوضيح للشيخ وان زعم شارح الجامع انها مقول القول
نحو على اني احمد الله محل وجوب الفتح في هذا المثال اذا لم
يرد بالحمد القول اللساني وهو المنطوق وبجعل الاضافة
للعهد فان كان كذلك جاز الكسر وكان هذا التركيب مثل
قولي اني احمد الله في جواز الوجهين وفاقا لحفيد الموضح
وابن قاسم الغزي وقال في شرح الجامع موهما وجوب الفتح
ان البصريين يمنعون حكاية الجمل بما يرادف القول
كالكلام فما لا يرادفه مما ليس بمعناه كما في هذا المثال
على الوجه المذكور اولى بالمنع فعلى قواعدهم يجب الفتح
في المثال اه ووافقه شيخنا والبعض وفيه نظر اذ ليس
الكلام على الكسر من حكاية الجمل حتى ينتج ما ذكر بل من
الاخبار بالجملة فاعرفه سكت الناظم اي لم يصرح

بذلك

بذلك والاولى داخلة في كلامه بعد واو لبست الواو فيها
صالحة للعطف عليه احترازا عن نحو انه لي مال وانه عمرا فاضل فهما لا غير
صالح للعطف ان الثانية عليه لفساد المعنى ان لي مالا وفاضل
عمرو فتكسر بعد الابتدائية اي التي يبتدأ بعدها الجمل
وتستأنف وهي بمعنى فاء السببية وتبع البعض في عد
هذا من مواضع جواز الوجهين بان المراد جوازهما في تركيب
واحد والتركيب هنا مختلف وهو تبع قوي وان كان يمكن
دفعه بان اتحاد ما قبله ان في التركيبين هنا كاف هذا وما ذكره
الشارح من وجوب الكسر بعد الابتدائية قال شيخنا السيد
مخالف لما لابن الحاجب حيث قال اذا وقعت ان بعد حتى الابتدائية
فان قلنا لا يجوز في المبتدا الواقع بعدها ان يحذف خبره وجب
كسرها وان قلنا يجوز حذفه واثباته جاز الكسر والفتح
حتى انك فاضل الاظهر انها فيه عاطفة ومثال الجارة اما حبك
حتى انك تعصي فتكسر قدم الكسر لانه الكثير اما
استفتاحية اي حرف استفتاح بسيطا وقيل مركب من همزة
الاستفهام وما النافية قال الدماميني واجاز المصنف الفتح على
ان المصدر المؤول مبتدأ خبره محذوف كانه قيل اما معلوم انك
فاضل اه وهو يستلزم جواز الفتح بعد الا الاستفتاحية
ونقل عن بعضهم بمعنى حقا الذي به محوبه في المغني انها يعني
اما وانها كلمتان همزة الاستفهام وما التامة بمعنى
شيء وذلك الشيء هو الحق وموضع ما على هذا نصب على
الظرفية لاعتبارهما نصب حقا عليها في البيت الاتي عملا
قول سيبويه وقال المبرد حقا مصدر لحق محذوفا وان وصلتها